

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 161
شباط 2020

التقارير الرئيسية

في 8 كانون ثاني 2020، قامت شركة iPoke، وهي شركة فلسطينية تقوم بدراسة نشاط الفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي، بنشر تقرير عن أنشطة التجارة الإلكترونية بين الفلسطينيين خلال 2019

في 15 كانون ثاني 2020، وقعت شركة كهرباء محافظة القدس اتفاقاً مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية لرفع قدرة تزويد الكهرباء من الأردن إلى فلسطين

في 31 كانون ثاني، أعلن كريستيان ساوندرز، القائم بأعمال المفوض العام لوكالة الأونروا، أن الوكالة ستحتاج كحد أدنى لـ 1.4 مليار دولار لتمويل أنشطتها وخدماتها الأساسية في العام 2020

في هذا العدد من النشرة، نقابل أحمد عويضة، الرئيس التنفيذي لبورصة فلسطين

الخلاصات التجارية الفلسطينية الإسرائيلية - هل من حل في الأفق؟

في 20 شباط، ذكرت وسائل الإعلام أن الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية توصلوا إلى اتفاق لإنهاء الأزمة التجارية التي احتدت خلال الأشهر الماضية.¹ يشمل التفاهم الجديد رفع الحظر على التجارة المطبق من قبل الجانبين، وكذلك السماح بالاستيراد المباشر للعجول من الخارج وتصدير البيض الفلسطيني إلى إسرائيل.

وكان التوتر في العلاقات التجارية بين الحكومة الفلسطينية والإسرائيلية قد وصل ذروته في 9 شباط 2020، حين أعلنت الحكومة الإسرائيلية في خطوة غير مسبوقة عن حظرها تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى دول العالم من خلال الموانئ الإسرائيلية وعبر الأردن، وهو المنفذ الوحيد الذي تستطيع الضفة الغربية من خلاله التصدير مباشرة إلى العالم الخارجي. ويعتبر منع الفلسطينيين من تصدير المنتجات الزراعية إلى باقي دول العالم خرقاً لبنود بروتوكول باريس واتفاقات منظمة التجارة العالمية (WTO).²

وجاء الحظر في ذروة موسم التصدير الزراعي وقبل شهرين من شهر رمضان المبارك، حيث يكون الطلب على المنتجات الزراعية في ذروته. ولا شك أن هذه الإجراءات الإسرائيلية العقابية تزيد من الضغوط التي يعاني منها القطاع الزراعي الفلسطيني الهش أصلاً، نظراً لمحدودية فرص الوصول للأراضي، والمياه، والأسواق. بيد أن القطاع الزراعي سيكون عرضة لسلسلة جديدة من التهديدات، إذا مضت إسرائيل بعد الانتخابات الإسرائيلية المقبلة بتنفيذ تهديدها بضم الأغوار، والتي تنتج حالياً 60% من سلة خضروات الضفة الغربية وحوالي 100% من محصول التمور في فلسطين.³

في 5 شباط، قبل أيام من حظر تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى دول العالم، منعت السلطة الوطنية الفلسطينية إدخال المنتجات الإسرائيلية إلى السوق الفلسطيني بما في ذلك الخضروات والفواكه والعصائر والمياه المعدنية، والمشروبات الغازية.⁴ وقد جاء القرار رداً على ما صرح به في 31 كانون ثاني 2020 وزير الدفاع الإسرائيلي نفتالي بينيت الذي أوعز لمنسق الأنشطة الحكومية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بوقف استيراد كافة المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل. بلغت قيمة صادرات فلسطين من السلع الزراعية في العام 2018 قرابة 132 مليون دولار (4.11% من إجمالي الصادرات الفلسطينية)، 68% منها (88 مليون دولار) موجهة إلى إسرائيل.⁵ وتشمل الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل محاصيل البندورة، والبطاطا، والفاصوليا، والخيار، والفلفل، والبصل، والكوسا.⁶

وأوضح مكتب بينيت أن القرار قد جاء بعد أن فشلت جميع المحاولات في الوصول لحل لقضية العجول.⁷ رداً على ذلك، أوضحت السلطة الفلسطينية أن إسرائيل لم تلتزم بالاتفاق المبرم في كانون أول 2019 والذي يتيح للفلسطينيين استيراد 10000 عجل من الخارج مباشرة، وإنشاء منطقة حجر صحي خاصة بالماشية، وتصدير البيض للأسواق الإسرائيلية.⁸

ازداد توتر علاقات التجارة بين الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية في أيلول 2019 إبان إعلان السلطة الوطنية الفلسطينية عن قرارها وقف استيراد العجول من إسرائيل في سياق تنفيذ استراتيجية شاملة لتنويع مصادر الواردات الفلسطينية وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي.⁹

1 www.timesofisrael.com/israel-palestinian-authority-appear-to-reach-arrangement-to-end-trade-war/ 1
2 www.timesofisrael.com/israel-blocks-palestinian-agricultural-export-in-escalating-trade-crisis/ 2
3 https://bit.ly/2V8cN7G . https://bit.ly/3bUdjfJ 3
4 http://english.wafa.ps/page.aspx?id=uCwp0va110502330312auCwp0v 4
5 https://bit.ly/2vniGr0 . https://bit.ly/2SiSUZK 5
6 www.timesofisrael.com/pa-starts-banning-some-israeli-products-as-ag-war-heats-up/ 6
7 www.timesofisrael.com/pa-starts-banning-some-israeli-products-as-ag-war-heats-up/ 7
8 www.timesofisrael.com/pa-starts-banning-some-israeli-products-as-ag-war-heats-up/ 8
9 www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/275400 9

واردات الطاقة من الأردن

في 15 كانون ثاني 2020، وقعت شركة كهرباء محافظة القدس (JDECO) اتفاقاً مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية (NEPCO) لرفع قدرة تزويد الكهرباء من الأردن إلى فلسطين من مستواه الحالي والبالغ 26 ميغاواط (5.3% من إجمالي الاستهلاك) إلى 80 ميغاواط (7.10% من إجمالي الاستهلاك). ووفقاً لمصادر فلسطينية، سيتم رفع القدرة الكهربائية خلال سبعة شهور بعد إنشاء محطة تحويل الكهرباء في منطقة الرامة في الأردن بقدرة 33/132 كيلو فولت،¹⁹ وستكفل شركة كهرباء القدس بتكاليف بناء المحطة.

وجاء هذا الاتفاق بعد حل أزمة ديون شركة كهرباء القدس، والتي كانت تدين بها لشركة الكهرباء الإسرائيلية (IEC). سيساعد انتهاء أزمة الديون المزمدة لشركة الكهرباء وعقد الاتفاق مع الأردن، في حل بعض مشاكل قطاع الكهرباء الفلسطيني والتخفيف من اعتماده الكبير على إسرائيل. تستورد فلسطين ما مجموعه 9.5 مليون ميغاواط، و94% منها يتم تزويده من قبل شركة الكهرباء الإسرائيلية.²⁰ وقد سلطت الأزمة الأخيرة الضوء على مدى اعتماد الأراضي الفلسطينية على واردات الكهرباء الإسرائيلية، إذ شهدت العديد من المناطق في الضفة الغربية انقطاعاً في التيار الكهربائي بمعدل 3 ساعات يومياً استمر لعدة أيام بسبب الإجراءات العقابية التي اتخذتها شركة الكهرباء الإسرائيلية.²¹ ومن المتوقع أن يعزز مصدر الطاقة الجديد من الاستقلالية الاستراتيجية للطاقة في فلسطين، من خلال تنويع الأسواق وإعادة بناء العلاقات الاقتصادية التاريخية الفلسطينية-العربية.

الأونروا

في 31 كانون ثاني 2020، أعلن كريستيان ساوندرز، القائم بأعمال المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، أن الوكالة ستحتاج كحد أدنى لـ 4.1 مليار دولار لتمويل أنشطتها وخدماتها الأساسية في العام 2020. وجاء الإعلان عن أولويات الوكالة ومتطلباتها المالية لهذا العام في أعقاب تمديد الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرًا مهام ولاية الأونروا لمدة 3 سنوات جديدة.

سيستخدم التمويل المطلوب لدعم مشاريع المساعدات الإنسانية ذات الأولوية للعام 2020، والتي يستفيد منها أكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني في مختلف بلدان الشرق الأوسط. كما ستوفر الأونروا الخدمات التعليمية لأكثر من 500,000 طفل في حوالي 700 مدرسة، بالإضافة لتغطية 5.8 مليون زيارة مرضية في مرافقها الصحية. من إجمالي المبلغ الذي تطالب به الأونروا:

- سيتم استخدام 806 مليون دولار لتمويل الخدمات الرئيسية في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية وتحسين أوضاع المخيمات، والإغاثة والخدمات الاجتماعية وأنشطة التمويل متناهي الصغر²²
- 270 مليون دولار لدعم مناشدة الطوارئ الخاصة بالأزمة الإقليمية في سوريا، وتشمل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا والأردن ولبنان
- 170 مليون دولار لتمويل مشاريع ذات أولوية، منها تحديداً مبادرات إعادة الإسكان وإعادة الإعمار استجابة للنزاعات في سوريا وقطاع غزة، بالإضافة إلى المبادرات المصممة من أجل إكمال وتعزيز عملية إصلاح البرامج الخدمية²³

على الرغم من انتشار التجارة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم، أظهر تقرير صدر حديثاً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 1.8% فقط من مستخدمي الإنترنت في فلسطين قاموا بشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت في العام 2019.¹⁰ وبرغم أن 6.70% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يستخدمون الإنترنت، إلا أن 4.9% فقط من المستخدمين في الضفة الغربية و5.5% في قطاع غزة يستخدمونه لأغراض التجارة الإلكترونية.¹¹

في 8 كانون ثاني 2020 قامت شركة iPoke، وهي شركة فلسطينية تقوم بدراسة نشاط الفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي، بنشر تقرير عن أنشطة التجارة الإلكترونية بين الفلسطينيين خلال 2019. وفقاً للتقرير، خلال العام 2019 كان هناك أكثر من 1,000 صفحة مختصة بالتجارة الإلكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين (على الفيسبوك والانسجرام)، تشمل ما يقارب 700 صفحة في قطاع غزة.

ويقدر التقرير عدد المعاملات اليومية من خلال وسائل إلكترونية بـ 20,000-40,000 طلب في اليوم خلال العام 2019، أي زيادة قدرها 40% عن العام السابق. وتصدرت الأحذية والملابس الرياضية قائمة السلع الأكثر شراءً عبر الإنترنت، إذ أن 63% من المتسوقين عبر الإنترنت قد اشتروا هذه المنتجات، تلاها مستحضرات التجميل (6.21%)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الأدوات المنزلية، والأثاث وألعاب الأطفال، وغيرها (2.20%).

وفق التقرير، كان أعلى طلب على التجارة الإلكترونية في مدينة غزة، تلتها نابلس، ورام الله، والقدس.¹² فيما يتعلق بطريقة الدفع عند الشراء عبر الإنترنت، حوالي 86% من المتسوقين دفعوا نقداً عند التسليم، 2.15% استخدموا البطاقات الائتمانية، 5.7% استخدموا التحويلات المصرفية المباشرة، 6.3% استخدموا خدمات الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، وما يقارب 9.1% فقط استخدموا وسائل الحساب المالي المتنقل (حساب موصول برقم الهاتف المحمول).¹³

ويُعزى ضعف أنشطة التجارة الإلكترونية في فلسطين إلى عوامل عديدة:

- هناك تدني في مستوى الوعي لدى كل من الشركات والمستهلكين حول عروض التجارة الإلكترونية على منصات وسائل التواصل الاجتماعي¹⁴
- تعاني فلسطين من نسبة انتشار مالي منخفضة جداً¹⁵ ومحدودية استخدام خدمات الدفع الإلكتروني بين المستهلكين (على سبيل المثال، شركة PayPal لا تقدم خدماتها للفلسطينيين)¹⁶
- تعاني شركات التجارة الإلكترونية العاملة في فلسطين من ارتفاع تكاليف معاملات نقل البضائع، فنقل المنتجات من وإلى وخارج الضفة الغربية مكلف وقطاع غزة محاصر بالكامل
- أما منصات وخدمات التجارة الإلكترونية الدولية فتجد العمل في فلسطين محفوفاً بالتحديات، لوجود تصور عام حول حالة انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى عدم وجود بيئة قانونية تنظم التجارة على الإنترنت. في بعض الحالات مثل حالة PayPal، يرفض نظام المدفوعات الدولي تقديم خدمات للفلسطينيين، على الرغم من أن النظام يقدم خدماته لسكان إسرائيل والمستوطنات.¹⁷ مؤخرًا، أعلنت شركة التجارة الإلكترونية العملاقة أمازون أن خدماتها للعملاء الفلسطينيين يجب أن تمر عبر القنوات الإسرائيلية. كما أن الشركة تقدم خدمات الشحن المجاني للمستوطنات الإسرائيلية في

<http://pcbs.gov.ps/Downloads/book2510.pdf> 10

www.aliqtisadi.ps/article/73280/# 11

www.aliqtisadi.ps/article/72947/# 12

www.aliqtisadi.ps/article/73280/# 13

<http://ipoke.co/SocialMediaOnPalestine2019.pdf> 14

<https://bit.ly/37FLnIQ> 15

<https://bit.ly/37BBzPz> 16

<https://7ameh.org/wp-content/uploads/2018/12/Palestine-PayPal-English.pdf> 17

www.ft.com/content/7b5699fe-48c5-11ea-ae2-9ddbdc86190d 18

<https://bit.ly/2NKxthL> <https://bit.ly/2Ni02Ro> 19

http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Energy-IMP-elec-E2018.html 20

<http://english.wafa.ps/page.aspx?id=uCwp0va110502330312auCwp0v> 21

www.unrwa.org/how-you-can-help/how-we-spend-funds 22

www.un.org/unsipal/document/unrwa-launches-2020-budget-appeal-for-us-billion-press-release/ 23

- 155 مليون دولار لتقديم المساعدات الإنسانية الطارئة للضفة الغربية، والقدس الشرقية، وقطاع غزة. وتشكل مخصصات التعليم 58% من إجمالي تمويل الأونروا مقابل 15% مخصصات الرعاية الصحية

مقابلة مع أحمد عويضة، الرئيس التنفيذي لبورصة فلسطين (PEX)

يشغل أحمد عويضة منصب الرئيس التنفيذي لبورصة فلسطين (PEX) منذ حزيران 2008. وقبل انضمامه إلى البورصة، كان عويضة نائب رئيس العمليات والعلاقات التجارية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية (2005-2008)، ونائب رئيس الخدمات المصرفية لحسابات الأفراد في البنك العربي (2002-2005).

بورصة فلسطين شركة مؤتمتة بالكامل ومملوكة للقطاع الخاص، تم تأسيسها في العام 1995 بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. يصل عدد الشركات المدرجة في البورصة إلى 48 شركة بقيمة سوقية تقارب 7.3 مليار دولار.

كيف كان أداء بورصة فلسطين خلال العام 2019؟

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 95.525 نقطة نهاية 2019، منخفضا بنسبة 6.0% مقارنة بالشهر المناظر في العام 2018. شهدت القيمة السوقية لبورصة ارتفاعا بنسبة 60.0% خلال العام حيث بلغت 76.3 مليار دولار. خلال العام الماضي، تم تداول ما مجموعه 8.142 مليون سهم في بورصة فلسطين، بقيمة إجمالية 9.273 مليون دولار. ويشكل ذلك تراجع ملحوظا في عدد الأسهم المتداولة (9.22%) وقيمتها (5.22%) مقارنة بالعام 2018. ويعود التراجع إلى تدهور البيئة الاستثمارية الفلسطينية، وحالة الحذر والخوف بين المستثمرين، مما أدى إلى عزوفهم عن عقد صفقات كبيرة في السوق نظرا لحالة عدم اليقين والظروف السياسية السائدة.

يعكس أداء السوق في العام 2019 أداء الاقتصاد الوطني خلال العام، والذي شهد نموا ضعيفا بنسبة لا تتعدى 2.1%. فقد تأثرت بورصة فلسطين بأزمة إيرادات المقاصة الأخيرة مع الجانب الإسرائيلي والتي استمرت لأكثر من ستة أشهر وانعكست بشكل واضح على السياسات المالية والنقدية وأرباح الشركات. لذا، كان تراجع مؤشر القدس متوقعا.

ما هي أبرز التطورات في عمليات بورصة فلسطين وأنشطتها خلال العام 2019؟

شهد العام 2019 عدة تطورات مهمة في عمل بورصة فلسطين، كان أهمها التحضير لانطلاق العمل بنظام التداول INET-Xstream الذي طورته NASDAQ، وهو أسرع منصة للتداول في العالم مصمم للأسواق التي تسعى للتوسع وعرض منتجات أو نماذج سوقية جديدة. ومن المتوقع أن تبدأ المنصة العمل في تموز 2020. كما قامت البورصة بإطلاق نسخة محدثة عن موقعها الإلكتروني في آب 2019 والذي سعى إلى إتاحة تجربة تصفح أفضل للمستخدمين وضمان وصول سهل للمعلومات. فيما يتعلق بالبنية التحتية الإلكترونية، قامت البورصة بتطوير وتحديث أنظمة الإيداع والتحويل المركزية لتحسين كفاءة إنجاز صفقات الأوراق المالية. كما قامت البورصة بإعادة فتح مكتبها التمثيلي في رام الله وتكثيف نشاطها على وسائل التواصل الاجتماعي لتحسين التواصل مع المجتمع والجهات المعنية ببورصة فلسطين.

فيما يتعلق بالأنشطة، نظمت الشركة العديد من برامج وحملات التوعية وورش العمل، والدورات التدريبية على مدار العام. كما قامت بمبادرات لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي. من بين هذه المبادرات، وقعت البورصة على المبادئ العالمية لدعم تمكين المرأة، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة

للمرأة) والميثاق العالمي للأمم المتحدة. كما انضمت بورصة فلسطين إلى اتحاد البورصات العالمي (WFE)، والمنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (IOSCO) في مبادرة «دق أجراس محو الأمية المالية» لتبسيط الضوء على أهمية الثقافة المالية. فيما يتعلق بإشراك المجتمع المحلي، استقبلت البورصة المئات من طلبة المدارس والجامعات ضمن برنامج «زيارة إلى البورصة» والذي شمل حلقات توعية حول الاستثمار والأوراق المالية، وتم تنظيم زيارات للعديد من الجامعات الوطنية بهدف رفع الوعي حول قطاع الأوراق المالية وأنشطته. إضافة إلى ذلك، أطلقت بورصة فلسطين العديد من حملات التوعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي مثل «اعرف حقك» للتعريف بحقوق المساهمين في اجتماعات الهيئات العامة وحملة «مصطلحات هامة» التي تعرف الجمهور بالمصطلحات المستخدمة في أسواق التداول.

هل هناك أي شركات متوقع انضمامها للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال العام 2020؟ كذلك، هل هناك أي خطط لدى بورصة فلسطين لتوسيع عملياتها وتوفير أسواق لأدوات مالية؟

نتوقع أن تطرح شركة تمكين للتأمين وبنك الصفا الإسلامي أسهمهم للاكتتاب العام ومن ثم تنضم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال العام 2020، ليرتفع بذلك عدد الشركات المدرجة إلى 50. فيما يتعلق بعمليات البورصة، تتضمن رؤيتنا الاستراتيجية لما بعد العام 2020 إدخال منتجات وخدمات جديدة وتداول أنواع أصول جديدة مثل حقوق التداول وإدخال سوق للاستثمار بالدخل الثابت (مثل السندات) والتي يمكنها أن تساعد الشركات، والبلديات، والجامعات على جمع رؤوس أموال.

من الخيارات التي نقوم بدراستها حاليا، مشتقات سوق تداول العملات الأجنبية derivative FX، فوجود سوق مماثل سيخفف من المخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي عند عقد صفقات تداول للعملات مع طرف خارجي وسيساهم في نقل القطاع لمستوى متقدم من التنظيم. كثير من المؤسسات، كالبانوك وشركات الصرافة، وتجار التجزئة، ستستفيد من وجود هذا السوق، فمشتقات تداول العملات أداة مفيدة للشركات للوقاية من مخاطر العملات الأجنبية.

ما هي أهم المعوقات التي تقف في طريق توسع السوق؟ الظروف الجيوسياسية هي التحدي الرئيسي الذي يواجه بورصة فلسطين، لتأثيرها سلبا على الاقتصاد الفلسطيني والبيئة الاستثمارية بشكل عام. بالإضافة للمنافسة الشديدة مع الأسواق الإقليمية والدولية الأخرى التي تجذب القاعدة المحلية من المستثمرين الفلسطينيين. يضاف لذلك، تراجع السيولة، وصغر حجم السوق وعدم القدرة على جذب مزيد من الشركات للاكتتاب، جميعها عوامل تضيف للتحديات التي يواجهها السوق. ومع ذلك، تعتبر هذه التحديات شائعة بين أسواق التداول الإقليمية والأسواق الحدودية الأخرى. ففي النهاية لم يكن أداء بورصة فلسطين خلال العام 2019 الأسوأ مقارنة بالدول الإقليمية المناظرة.

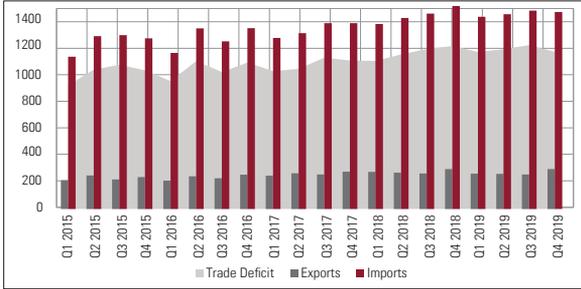
بورصة فلسطين في نهاية كانون ثاني

خلال كانون الثاني 2020، انخفض مؤشر القدس بنسبة 7.0%، ليغلق عند 3.522 نقطة في اليوم الأخير من التداول.²⁴ وقد تم تداول 3.4 مليون سهم بقيمة إجمالية 6.7 مليار دولار خلال الشهر، وهو ما شكل انخفاضا بنسبة 8.10% 2.16% في عدد وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بشهر كانون أول 2019. وكان قطاع الخدمات الأكثر تراجعا (9.1%)، بينما كان قطاع الخدمات المصرفية والمالية القطاع الوحيد الذي شهد ارتفاعا (7.0%).

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

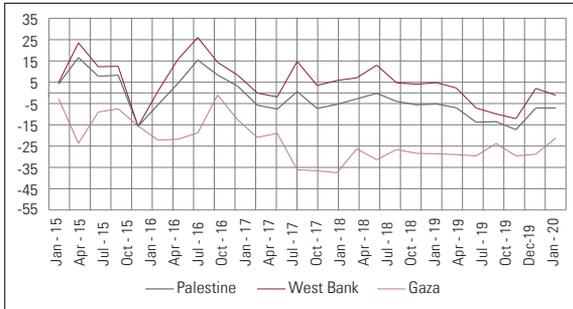
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الرابع 2019



الواردات (الربع الرابع 2019): 1,454.1 مليون دولار الصادرات (الربع الرابع 2019): 294.2 مليون دولار العجز التجاري (الربع الرابع 2019): 1,159.9 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

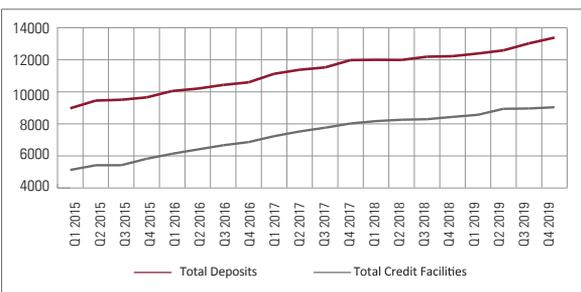
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 - كانون الثاني 2020



فلسطين (كانون الثاني 2020): -7.4 الضفة الغربية (كانون الثاني 2020): -1.4 غزة (كانون الثاني 2020): -21.5 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

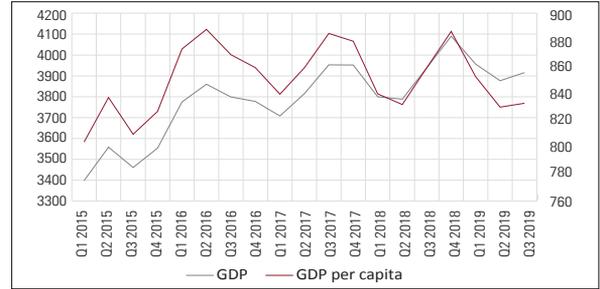
التسهيلات والودائع في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الرابع 2019



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الرابع 2019): 9,039.1 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الرابع 2019): 13,384.7 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

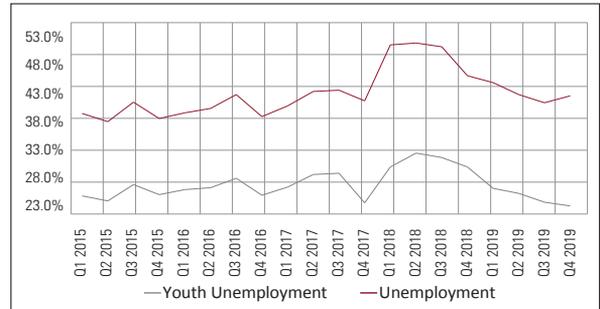
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الثالث 2019



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الثالث 2019): 3,915.3 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الثالث 2019): 832.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

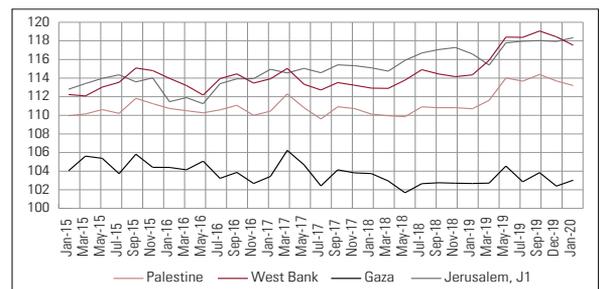
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الرابع 2019



معدل البطالة (الربع الرابع 2019): 24% معدل بطالة الشباب (الربع الرابع 2019): 41.5% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 - كانون الثاني 2020



فلسطين (كانون الثاني 2020): 113.5 الضفة الغربية (كانون الثاني 2020): 117.9 غزة (كانون الثاني 2020): 103.1 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org